الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

مديرية المالية العامة
مديرية المحاسبة العامة

رقم الصادر: ٣٨٣٢/ص ١٦
بيروت في: ٥ تشرين الأول ٢٠١٠

وزارة المالية
رقم ١٨٤٨١
تاريخ ٨ تشرين الأول ٢٠١٠

سعادة مدير المالية العام

الموضوع: قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠٠٦.

المرجع: ١- مذكرة معالي وزير المالية رقم ١٦٣٨/ص١ تاريخ ٢٠١٠/٥/٢١،

٢- إحالتي مديرية المحاسبة العامة رقم ٢٤٨٤ تاريخ ٢٠١٠/٦/١٤ ورقم ٣٨٣٢ تاريخ ٢٠١٠/٨/٢٤،

٣- مذكرة سعادتكم رقم ١٤٢٠/ص١ تاريخ ٢٠١٠/٥/٥،

٤- مذكرات سعادتكم رقم ١٨٥١/ص١ تاريخ ٢٠١٠/٦/٤ ورقم ١٨٥٢/ص١ ، رقم ١٨٥٥/ص١ ورقم ١٨٥٧/ص١ تاريخ ٢٠١٠/٦/٥،

٥- المرسوم رقم ١٤٩٦٩ تاريخ ١٩٦٣/١٢/٣٠(قانون المحاسبة العمومية،

٦- المرسوم رقم ٣٣٧٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٣١ (تحديد أصول وتنظيم الحسابات والبيانات المالية وتدقيقها وتوحيدها)،

٧- المرسوم رقم ٣٤٨٩ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٨ (تصديق نظام إرسال حسابات الإدارات العامة)،

٨- مذكرة معالي وزير المالية رقم١٥٢٥ تاريخ ٢٠١٠/٥/١٢،

٩- تقرير دائرة المحاسبة المالية رقم ٣٨٣٢ تاريخ٢٠١٠/٨/٢٤.

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه،

وبما إنني تسلمت مهامي بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٣ وبدأت العمل فوراً لإنجاز مشروع قطع حساب الموازنة العامة والموازنة الملحقة لعام ٢٠٠٥ ومشاريع قطوعات الحسابات للأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

وبعد الإطلاع على:

- مشروع قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٠٦ والذي تمّ إعداده من قبل مدير المحاسبة العامة بالتكليف السابق السيد أمين صالح والذي تم إرساله إلى ديوان المحاسبة،

- مشروع قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة المعّد من قبل رئيس المحاسبة السيد محمد نجار والمحال إلى المديرية من قبل رئيس دائرة المحاسبة المالية السيد شارل شهوان، بتقريره رقم ٣٨٣٢ تاريخ ٢٠١٠/٨/٢٤والذي تم طلبه بإحالتي بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٤.

- مشروع قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة مرفقاً بمطابقة نفقات الموازنة العامة وحساب المهمة للعام نفسه بين قطع حساب عام ٢٠٠٦، والإيرادات المحققة عن الأعوام ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠٠٩

أفيدكم بما يلي:

أولاً: أنجزت دائرة المحاسبة المالية مشروع قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠٠٥ بعد إدخال تعديلات عليه في ضوء إستخلاص أرقام قسم النفقات من الحساب الإداري للنفقات الموقع على الصفحة الأولى منه من قبل رئيس دائرة التدقيق والصرف، ومصدقاً عليه من قبل مديرية الصرفيات بموجب كتابها رقم ١٨٠/ص٢ تاريخ ٢٠١٠/٦/٣،

- إستخلاص أرقام المبالغ المحصّلة من آخر بيان للإيرادات المحصّلة الواردة من مديرية الخزينة بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٩،

ثانياً: بلغت الواردات المحصّلة الإجمالية /٣٨٤١٢٢ ٣٧٥ ٦٢٣ ٦/ ليرة لبنانية، في حين كانت قيمة هذه الواردات/ ١٢٢ ٣٧٥ ٣٨٤ ٦٢٣ ٦/ ليرة لبنانية في مشروع قطع حساب المعّد من قبل رئيس دائرة المحاسبة المالية السابق السيد / أمين صالح أي نقصت القيمة بواقع /٠٠٠ ٣٣٦ ٥٠/ ل.ل.

ثالثاً: لا تعبر الواردات المحققة عن القيمة الحقيقية لهذه الواردات للأسباب التالية:

١- عدم إرسال الإدارات العامة والإدارات ذات الموازنات الملحقة المكلفة إصدار أوامر القبض أو أوامر التحصيل أو تصفية الحقوق البيانات الفصلية والسنوية مما يخالف أحكام المواد ٤، ٥ و ٦ من المرسوم رقم ١٩٦٥/٣٣٧٣.

٢- عدم إيداع مديرية الخزينة بيانات الواردات المحققة وتحصيلاتها وبقاياها.

٣- لحظ قيم للواردات المحققة العائدة للإدارات العامة والإدارات ذات الموازنات الملحقة مماثلة لقيم المبالغ المحصلة من قبل هذه الإدارات ،

رابعاً: لا تتضمن الهبات المحققة قيمة الهبات النقدية فعلياً والتي تم قبولها بموجب مراسيم أو قرارات صادرة عن مجلس الوزراء، إذ لم تقم مديرية الخزينة بإيداعنا بيانات الواردات المحققة وتحصيلاتها ،
وقد تم الطلب من الخزينة بكتابنا رقم ٤٤١ تاريخ ٢٠١٠/٥/٢١ وتكرار الطلب بالكتاب رقم ١١١٧/ص١٦ تاريخ ٢٠١٠/٦/١٥ والكتب رقم ٢١١٧ تاريخ ٢٠١٠/٦/١٥ و ٢١٥٣ تاريخ ٢٠١٠/٥/٢٦ و ٣٦٠٦ تاريخ ٢٠١٠/٨/٩ وفي الإجتماعات التي عقدت في مكتب سعادة مديرية المالية العام وأخرها بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢ الإفادة عن وضعية الهبات النقدية.

خامساً: لم يتضمن أخر بيان الإيرادات المحصّلة الوارد من قبل مديرية الخزينة، حركة حساب قيد مؤقت للواردات خلال العام ٢٠٠٦ خلافاً لأحكام المادة الثامنة من قانون المحاسبة العمومية التي أوجبت أن تقيد الواردات بتاريخ تحصيلها،
الأمر الذي يستتبع تبيان الرصيد المدور وأسباب عدم تسجيلها ضمن قسم واردات موازنة السنة التى تعود إليها هذه الواردات لما لهذه الواقعة من تأثير على قطوعات حسابات السنوات السابقة لقطع حساب سنة ٢٠٠٦.
هذا بالإشارة الى وجود فروقات بين قيم حساب قيد مؤقت للواردات التي أوردها السيد أمين صالح بقيمة /٠٠٠ ٨٣٩ ٩٦٣ ١/ ليرة لبنانية في حين بلغت وفقاً لحساب المهمة /٨٦١ ٩٩٨ ٩٦٢ ١/ ليرة لبنانية

سادساً: أن قيم للمبالغ الباقية قيد التحصيل لا تظهر الواقع الحقيقي للذمم المدينة لأنها تتضمن قيم للغرامات التي تم إعفاء قسم منها بموجب قرارات صادرة عن وزير المالية هذا من جهة ومن جهة أخرى لا تتم مطابقتها مع البقايا للقسم الإيرادات، تبعاً لعدم إيداعنا لتاريخه من قبل مديرية الخزينة البقايا العائدة للسنة السابقة لسنة الحساب الواجب تحصيلها وبالمبالغ الهالكة أو الساقطة بمرور الزمن عملاً بأحكام المادة ٢٦ من المرسوم رقم ١٩٦٥/٣٣٧٣.

سابعاً: أن المطابقة بين أرقام الإيرادات المحققة للضريبة على القيمة المضافة والمحصّلة الواردة من قبل مديرية الضريبة على القيمة المضافة وقيمة الإيرادات المحصّلة لهذه الضريبة الواردة في حساب المهمة أظهرت وجود فروقات بين جداول دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة وحساب المهمة.

ثامناً: لم يتم إيداعنا أي بيان سلفات للعام ٢٠٠٦ بالرغم من كتاب مديرية المحاسبة العامة رقم ٤٢٧/ص١٦ تاريخ ٢٠١٠/٥/٢٥

تاسعا: تبين وجود إختلاف في قيمة الفوائد المحتسبة وتلك الواردة في حساب المهمة بعد المقارنة بين البيان المودع من قبل مديرية الدين العام وحساب المهمة وذلك على الشكل المبين في تقرير رئيس دائرة المحاسبة المالية:

عاشراً: بالنسبة للنفقات العائدة للموازنة العام ٢٠٠٦النفقات فكان يوجد فروقات بين قطع الحساب وحساب مهمة العام ٢٠٠٦ في حين ان هذه الفروقات لم تعد موجودة بعد المطابقة مع حساب المهمة الصادر عن النظام بإستثناء مبلغ وقدره /٢٠٢ ٥٦٥ ١١٨/ ل.ل. وهو ناتج عن رديات لإدارة الجمارك سجلت خطأ كنفقات في الحساب رقم ٦ (٦٦٦٠١) وكانت قد دفعت من خارج الموازنة (دون حوالة) لأن ليس لها تنسيب في الحساب الإداري لنفقات الجمارك، وقد أودعت مديرية المحاسبة العامة سعادة مدير المالية العام كتاباً بهذا الخصوص برقم ٩٢٠/ص١٦ تاريخ ٢٠١٠/٨/٧.

لذلـــك،

يرجى التفضل بالإطلاع على مشروع قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠٠٦ وإعطاءنا التوجيهات٪

مدير المحاسبة العامة
بالتكليف

رجاء شريف

معالي الوزير

التفضل بالاطلاع، مع العلم انه تبين من الاحالة وجود فروقات بين هذا المشروع والمشروع الذي سبق ان احاله المدير السابق، وذلك بعد عمليات التدقيق التي اجرتها المديرية العامة لواير المشروع الى تجاوزات عن القاعدة الاثنتي عشرية ٪